شنـاشيـل

من يُقنع المالكي وعلاوي؟

■ عدنان حسين

يُمكن لمجلس السياسات الإستراتيجية الذي طالت حكايته كثيراً أن يكون، إذا ما أنشئ على نحو جدّي ومسؤول، مؤسسة أكثر أهمية من أية مؤسسة أخرى في الدولة، بما فيها رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، إذا ما أبعدت عنه السياسة ومماحكاتها، وإذا ما صُمم لأن يكون دائماً وليس مؤقتاً لترضية السيد إياد علاوي أو غيره.
ترك نظام صدام العراق خرابة حقيقية، والمجتمع العراقي معلولاً بألف علّة وعلّة. والأنكى أن العهد الجديد الذي كان منتظراً منه أن يُعيد اعمار البلاد بسرعة صاروخية، وأن يُدخل المجتمع في غرفة العناية المركزة، زاد من مستوى الخراب وأضاف عللاً جديدة تحتاج هي الأخرى إلى عملية إنعاش طويلة الأمد.
ومجلس السياسات إذا ما أنشئ بوصفه هيئة مستقلة مُعتبرة ومسموعة الرأي وذات موارد مادية وبشرية كافية، فان في وسعه أن يضع الخطط الإستراتيجية لإنقاذ البلد من خرابها الشامل والمجتمع من معاناته المتفاقمة وأمراضه المزمنة والمستحدثة، إذ يستطيع هذا المجلس أن يستقطب خيرة الكفاءات العلمية والتكنولوجية والثقافية الوطنية، بمن فيها المنفية في الخارج، وأن يشرع بوضع الخطط اللازمة في ميادين الصناعة والزراعة والأمن والطاقة والتعليم والصحة والري والبيئة والخدمات العامة، لتكون مرجعاً وأساساً للبرامج الحكومية وللتشريعات التي يتعين أن ينجزها مجلس النواب.
في العهد الملكي أنشئ مجلس الإعمار الذي يعود إليه الفضل في تصميم مشاريع إستراتيجية عجزت الحكومات الجمهورية عن تنفيذ ما يماثلها بسبب دخول البلاد في حقبة صراعات سياسية عاصفة ودامية وفي حروب داخلية وخارجية مدمّرة. ويمكن لمجلس السياسات الإستراتيجية أن يلعب دورا أكثر أهمية وحيوية من مجلس الإعمار، فأموال النفط الشحيحة التي اعتمد عليها مجلس الإعمار في الماضي تضاعفت الآن أكثر من مئة مرة.
كل ما يتطلبه الأمر عدم تسييس هذا المجلس، وهذا يتحقق عندما لا ينحصر مسعى المتحمسين له في أن يجعلوا منه مجرد واجهة لمنافسة السلطات الرئيسية ، وبخاصة التنفيذية، وقضم صلاحياتها،وهو يتحقق أيضا عندما لا يركّز كارهو هذا المجلس جهودهم على تحويله إلى ديكور سياسي مؤقت فحسب.
المناكفات والمماحكات والمنافسات غير المبدئية التي تسعّرت غداة ظهور نتائج انتخابات الجمعية الوطنية مطلع العام ٢٠٠٥ بين القوى السياسية المتنفذة في العملية السياسية المتكالبة على السلطة والمال، واستنادها خصوصا إلى قاعدة غير وطنية (طائفية في الغالب)، تسببت في تضييع فرص كثيرة لإنجاز مهمة إعادة الإعمار الملحّة ومعافاة حال المجتمع المريضة والتقدم على الطريق الديمقراطي .. وهذه المناكفات والمماحكات والمنافسات غير المبدئية هي وراء الأزمة المشتدة التي دخلت فيها البلاد منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي مرّ عليها الآن سنة ونصف السنة من دون أن تلوح بوادر للخلاص منها.
ولكن من يُقنع ائتلافي دولة القانون والعراقية، وبالذات زعيميهما السيد نوري المالكي والسيد علاوي، بالكف عن مناكفاتهما ومماحكاتهما ومنافساتهما غير المبدئية، ووضع مصلحة العراق وأهل العراق ومستقبل العراق بين عيونهم؟

السنيد: رئيس الوزراء المعني بحسم الحقائب الأمنية

ترشيح البولاني يدخل الكتل في حرج سياسي .. والدوري تصفه بـ"الفاشل "

□ بغداد / المدى

في اليوم التالي من ترشيح القائمة العراقية، لوزير الداخلية السابق جواد البولاني لمنصب وزير الدفاع، تباينت آراء الكتل السياسية بهذا الصدد.
وعلى خلاف ما قاله القيادي الصدري حاكم الزاملي يوم أمس الأول في اتصال هاتفي مع "المدى"، من موافقة تيار الأحرار لترشيح البولاني، وصفت النائبة عن التيار مها الدوري إجراء العراقية أمس بـ"الفاشل"، مؤكدة أن العراقية ودولة القانون غير جادين بإنهاء الأزمة. ، أن ترشيح القائمة العراقية جواد البولاني لوزارة الدفاع تعقيد لازمة الوزارات الأمنية. ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الدوري قولها "، إن "القائمة العراقية تدرك أن المالكي سيرفض ترشيح جواد البولاني لوزارة الدفاع لوجود خلافات بينهما خلال إدارته لوزارة الداخلية"، مؤكدة أن ترشيحه للمنصب لن يحل الأزمة بل سيزيدها تعقيدا".
وأضافت الدوري أن "البولاني لم ينجح في إدارة وزارة الداخلية ليرشح للدفاع"، متسائلة "ألا توجد شخصيات كفوءة في العراق ليتم ترشيح شخصيات فاشلة في إدارة وزاراتها".
وتابعت الدوري أن "العراق يزخر بالشخصيات المهنية والنزيهة والوطنية"، مشيرة إلى أن "ترشيح البولاني لوزارة الدفاع يؤكد أن رئيس الوزراء نوري المالكي والقائمة العراقية لايرغبان بحل أزمة الوزارات الأمنية".
وكانت مصادر تحدثت عن اتفاق القائمة على تقديم اللواء في الجيش الحالي علي مدحت العبيدي والعميد حميد داود العبيدي واللواء الركن المتقاعد لؤي ناجي الطبقجلي كمرشحين لتولي منصب وزير الدفاع يوم الأربعاء الماضي، إلا أن العراقية أكدت رفض المالكي لهم.
وجدد ائتلاف دولة القانون، امتناعه إعطاء حكم على ترشيح البولاني للمنصب، مكتفيا بالقول "إننا سمعنا بالأمر عبر وسائل الإعلام ولم يأتنا كتاب رسمي بالموضوع".
حيث أكد القيادي في دولة القانون، عباس البياتي أن ترشيح القائمة العراقية وزير الداخلية السابق جواد البولاني لوزارة الدفاع إحراج للكتل السياسية، فيما أشار إلى أن العراقية لم تتبنَ ترشيح البولاني بعد أن سربته إعلاميا.
وأوضح البياتي أن "القائمة العراقية غير جادة في ترشيح جواد البولاني لوزارة الدفاع"، مبينا أن "العراقية طرحت هذا الاسم لإحراج الكتل السياسية".
وأضاف البياتي أن "العراقية لم تقدم أي قائمة أو أسماء جديدة والأسماء الموجودة حاليا هي نفسها القديمة"، مشيرا إلى أن "العراقية سربت خبر ترشيح البولاني إعلاميا ولم تتبناه بعد أن نفت المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي ترشيح أسماء جديدة لوزارة الدفاع".
كما يحمل دولة القانون، رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية الموافقة على البولاني من عدمه، ويقول القيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق عبد الهادي الحساني "هناك بعدان في اختيار البولاني لمنصب وزير الدفاع،الأول يتعلق بشخصيته والآخر بطريقة ترشيحه".
ويضيف الحساني في اتصال هاتفي مع "المدى" امس "أن ترشيحه كان عبر وسائل الإعلام ولم نتحصل على كتاب رسمي بهذا الصدد، الأمر الذي يجعل القضية عرضة للمزايدات السياسية والطائفية على حساب المهنية والكفاءة"، مبينا " الجميع يعرف شخصية البولاني فهو وزير داخلية سابق وتقييمه موجود لدى المالكي ولكن لا يجوز إبداء موقف رسمي دون اللجوء الى الإجراءات الأصولية المعروفة في طريقة الترشيح". أكد التحالف الكردستاني، اليوم، أن نوابه سيصوتون على مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع جواد البولاني كونه شخصية وطنية، مبينا أن البولاني يحظى بمقبولة جميع الكتل السياسية.
في حين أشاد ائتلاف الكتل الكردستانية بموقف العراقية، معتبرا مرشحها للدفاع مقبولا من جميع الأطراف ومعتدلا، اذ قال النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد إن "ترشيح القائمة العراقية النائب عن وحدة العراق جواد البولاني لوزارة الدفاع سليم، كونه شخصية معتدلة ومقبولة من جميع الكتل السياسية"، مبينا أن "التحالف الكردستاني سيصوت على تولي البولاني منصب وزير الدفاع".
وأضاف جهاد أن "إدارة البولاني لوزارة الداخلية أكدت انه شخصية وطنية"، مشيرا إلى أن "التحالف الكردستاني يحترم إرادة القائمة العراقية باختيارها البولاني لوزارة الدفاع".
كشفت القائمة العراقية يوم أمس عن ترشيحها لوزير الداخلية السابق جواد البولاني لمنصب وزير الدفاع.
جاء ذلك بعد أن رفض رئيس الوزراء ١٣ مرشحا قدمتهم العراقية في وقت سابق كان آخرها أربعة ضباط امتنع عن قبولهم لأسباب مختلفة.
من جانبها ، اعتبرت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قضية الترشيح للوزارات الأمنية ليس حكرا على قائمة وإنما هو مفتوح لجميع القوائم ورئيس الوزراء هو الذي من حقه أن يقيم الأفضل والأكثر كفاءة .
وقال رئيس اللجنة حسن السنيد أمس السبت إنّ" قضية مرشحي الوزارات الأمنية قضية توافقات سياسية،مبيناً أنه "يحق لجميع الكتل تقديم مرشحين للوزارات وليس حكراً على قائمة دون أخرى" .
وأضاف أنّ"لجنة الأمن والدفاع قدمت أسماء سابقة ولم تكن بمستوى تحمل المسؤولية بحسب تقييم اللجنة" مبيناً أنّ "الأسماء التي ستقدم سيتم فحصها ومقابلتها وبالتالي إعطاء الرأي فيها ليحصل على مرشح متوافق عليه".
وأوضح أنّ"اللجنة لا تريد أن ينقسم مجلس النواب أكثر من قطعتين أو ثلاث قطع سياسية حول التصويت على الوزارات الأمنية كما نريد أن يكون هناك إجماع على هذا الوزير دعما له ودفعاً بالعملية الأمنية في العراق ولذلك لابد من توافق سياسي حول هؤلاء الوزراء".
وأشار السنيد الى أنّه" من الطبيعي أن تجري اللجنة فحصاً وتمحيصاً للأسماء وهو ما يحتاج الى وقت. منوّهاً الى:أنّنا متفائلون في اختيار الوزراء وأنّ المدة لن تطول في اختيار المرشحين المتوافق عليهم" .

نائب كويتي يحذر من تهديدات الميلشيات العراقية

العلاقات الخارجية تنتقد تعدد اللجان الحكومية في متابعة "مبارك"

□ بغداد / المدى

فيما تعتزم الحكومة إرسال لجنة فنية اليوم لمتابعة ميناء مبارك، انتقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب تعدد اللجان.
وقال عضو اللجنة رافع عبد الجبار في حديثه لـ"المدى" أمس "هذه اللجنة هي لجنة تشكلت في السابق ،وكثرة اللجان هي التي تعرقل اتخاذ موقف عراقي واضح،فالمالكي امر بتشكيل لجنة برئاسة ثامر الغضبان كان من المفترض ان تقدم تقريرها بتاريخ التاسع من تموز، إلا انه قد تقدم به في العاشر من تموز موصيا ان تتشكل لجنة أخرى لدراسة واقع ميناء مبارك وتأثيره على الملاحة العراقية في الوقت الذي يستمر فيه الجانب الكويتي في العمل"
وعن دور مجلس النواب في هذه اللجنة قال عبد الجبار وهو نائب عن كتلة أحرار "ليس هناك من دور يقوم به مجلس النواب في هذا الصدد"وتابع"أن السبب في ذلك هو ترابط العلاقات الخارجية والمصالح لبعض الكتل مع دول معينة يؤثر سلبا على اتخاذ العراق قراره الخارجي.
هذا وأكد رئيس اللجنة الفنية التي شكلتها الحكومة العراقية ،أن لجنته ستتوجه يوم غد الى الكويت لزيارة ميناء مبارك موقعياً بهدف تقديم دراسة فنية عن الآثار السلبية التي يخلفها بناء الميناء.
وقامت الكويت بتحشيد قواتها قرب جزيرة بوبيان التي من المؤمل إنشاء ميناء مبارك عليها تخوفاً من هجوم بعض الجماعات المتطرفة في العراق حسب ما أكد سفيرها في العراق علي المؤمن في تصريحات صحفية أمس الجمعة .
ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن رئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان قوله إن"اللجنة الفنية العراقية ستتوجه الى الكويت غداً الأحد وستقوم بزيارة فنية إلى موقع ميناء مبارك الكويتي لتقديم دراسة كاملة للحكومة العراقية بشأن أضرار موقع الميناء من عدمه على الملاحة العراقية " .
ووضعت الكويت في نيسان حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كلم مربع) بعد جزيرة قشم الإيرانية.
وشهدت بغداد ومدن عراقية أخرى احتجاجات على مشروع كويتي لبناء ميناء كويتي في جزيرة محاذية للممر المائي العراقي.
وأضاف أن "اللجنة الفنية لن تتباحث مع الجانب الكويتي بل ستختصر زيارتها بدراسة ميدانية لميناء مبارك ومن ثم تقدم رؤية متكاملة عنه للحكومة العراقية ".
وأوضح أن" اللجنة لا علاقة لها بالخلافات السياسية وإنما ستطرح الموضوع بشكل فني وعلمي مبني على أساس عدم وجود أضرار اقتصادية وملاحية لميناء مبارك الكويتي ".
وعلى الجانب الآخر، أكد النائب الكويتي صالح عاشور أهمية أن تأخذ حكومته التهديدات العراقية الأخيرة على محمل الجد، فهناك مؤشر واضح على عدم مركزية الحكم في العراق وعدم قدرة الحكومة الحالية السيطرة على الوضع، مشيراً إلى وجود أحزاب وتنظيمات عراقية مسلحة منفلتة امنيا وخارج السيطرة .
وطالب عاشور في تصريح نقلته وكالة انفراد الإخبارية الكويتية الحكومة العراقية بضرورة السيطرة على تلك التنظيمات والأحزاب لمصلحة العراق قبل الكويت، مؤكداً على وجود تيارات وأحزاب تحاول إفشال حكومة المالكي الائتلافية دون الأغلبية، وهي غير قادرة على مسك زمام الأمور.
وأشار عاشور الى تذبذب مواقف وزارة الخارجية الكويتية من أحداث المنطقة وتباين آرائها وعدم قدرتها على اتخاذ قرار واضح وصريح، ففي اليمن دعمت النظام ضد الشعب من خلال المبادرة الخليجية، وفي ليبيا دعمت الثوار على النظام، وفي البحرين لم تساعد في الوصول الى حوار يساعد على الاستقرار.
واكد: أنه من الواضح ليس هناك رؤية كويتية لتلك الأحداث، مبينا أن هذا التباين في النظر يؤثر سلبا على الكويت وليس في مصلحة الكويت وشعبها.
وكان النائب عن الكتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري حذر أمس الأول الكويت من مواصلة استعداء الشعب العراقي ، مبينا ان الفصائل المسلحة العراقية قد تنفذ عمليات عسكرية في جزيرة بوبيان وفي العمق الكويتي في حال تنفيذها لميناء مبارك ، وسيكون عذر الحكومة العراقية بأن هذه الفصائل خارجة عن القانون. وقال الشمري في بيان له أمس الأول الجمعة:إن الصلف الذي ظهر عليه الجانب الكويتي عبر التصريحات الإعلامية التي يطلقها مسؤولون حكوميون والتي يستخفون من خلالها بالعلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين واعتمادهم على قوتهم الاقتصادية والمادية ، سيتسبب في تصعيد الموقف بشكل خطير جدا وبشكل قد يجر على الكويت تداعيات لا تدرك خطورتها.
وأضاف :أن ما يميز الموقف العراقي هو الموقف الشعبي وليس الحكومي او الرسمي ، والموقف الشعبي يشمل موقف الجماهير والبرلمان وبعض الفصائل والكتائب المسلحة التي أعلنت أنها ستقوم بعمليات عسكرية دفاعا عن العراق ضد أية تجاوزات كويتية.
وتابع الشمري :أن الموقف العراقي ناجم من أن الكويتيين وعلى مر العصور ارتكبوا حماقات كبيرة في استعداء الشعب العراقي ، مشيرا الى أن الشعب العراقي شعب حر له تاريخ حافل بالمقاومة والبطولة ، ولا يمكن لدولة بحجم الكويت أن تقف في وجه عشيرة من عشائر العراق ومواجهتها ، ومن هنا لا يمكن لها ان تستخف بالعراق.
وبين :لقد أدركت الحكومة الكويتية ان تهديدات الكتائب والفصائل المسلحة العراقية بتنفيذ عمليات عسكرية في ميناء مبارك وفي عمق الجانب الكويتي هي تهديدات جدية، ولهذا السبب اتخذت الكويت احتياطات أمنية كبيرة في جزيرة بوبيان.
وكان العراق طلب، في ٢٧ تموز الماضي، رسمياً من الكويت إيقاف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، لحين التأكد من أن حقوقه في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال تم تنفيذ المشروع، إلا أن الكويت أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها ولا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

أنباء

كتلة جديدة في مجلس النواب

■ كشفت النائبة عن القائمة العراقية سهاد العبيدي عن وجود توجهات في داخل البرلمان لجمع النواب لتشكيل كتلة جديدة من مختلف الكتل السياسية.
وقالت العبيدي " تكوين كتلة نيابية جديدة داخل مجلس النواب جاءت لعدة أسباب ولعل من أهمها معاناة النائب من الاستبداد في الرأي والدكتاتورية من قبل رئيس الكتلة التي ينتمي اليها".
وأضافت أنّ" صراعات أغلب قادة الأحزاب ومحاولة تسقيط هذا الحزب لذاك الآخر جعلت النائب يدرك أنّه لم يدخل العملية السياسية إلا من أجل الصراع والبقاء للأقوى".

نجاة عائلة الأعرجي من الاغتيال

■ نجت عائلة النائب المستقل في مجلس النواب زهير الأعرجي من محاولة اغتيال بإطلاق النار على سيارتهم في محافظة نينوى .
وقال النائب الأعرجي في تصريحات صحفية ان " عائلتي وعدد من ذوي نجوا من محاولة اغتيال بعد فتح وإطلاق النار عليهم مباشرة من قبل مسلحين مجهولين" .
وأضاف أن " محاولة الاغتيال تمت في مدينة الموصل مركز محافظة نينوى.
وكان الاعرجي أعلن نفسه نائبا مستقل قبل أسبوعين على خلفية شعوره بالتهميش في ائتلافه السابق العراقية.

فساد في الوقفين السني والشيعي

■ أكدت لجنة النزاهة، عزمها فتح ملفات فساد في الوقفين السني والشيعي خلال الأسابيع المقبلة ،مشيرة الى أن اللجنة المكلفة بجمع الأدلة والوثائق حصلت على الكثير من هذه الوثائق.
وقال عضو اللجنة جواد الشهيلي إن"لجنة النزاهة تشكلت على شكل مجموعات ،على أن تعمل كل مجموعة بتولي البحث في بعض الوزارات والهيئات عن ملفات الفساد وجمع الأدلة" .
وأوضح الشهيلي بتصريحات صحفية أن "اللجنة المتخصصة بمراقبة عمل الوقفين السني والشيعي جمعت عدداً من الوثائق ومازالت تجمع الأدلة" .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون